فريد غانم

بين اللِّيبراليّة والثيوقراطيّة والتعصُّب القومي

[قراءة في كتاب: «الدِّين والدَّولة في إسرائيل»]

(*) تأليف: البروفسور في الفلسفة داني سطيطمان من جامعة حيفا، والبروفسور في القانون جدعون سبير من جامعة بار- إيلان

(*) إصدار: دار نشر جامعة حيفا و«كتب يديعوت» وكتب «حيمد»، ٢٠١٤

(*) عدد الصفحات: ٣٩٦ صفحة (باللغة العبريَّة)

على الرّغم من الانطباعِ العامِّ والسائد، بأنَّ مسألةَ فصْلِ الدّين عن الدّولة في إسرائيل حظيتْ بحصّةٍ وافيةٍ من الأبحاث الشّاملة أو أنّها مسألةٌ مستنفدةٌ، فإن كتابَ سطيطمان وسبير حول الموضوع ينبّهُ إلى وجودِ فَجَواتٍ كبيرةٍ وثغراتٍ واسعةٍ في هذا المجال، في الأدبيّات الفلسفيّة والقانونيّة الإسرائيليّة. وبهذا يأتي الكتاب في محاولةٍ لسدِّ هذه الفجوات والثَّغرات، أو على الأقل، يطمحُ إلى فتحِ شاملٍ للقنواتِ المتعلِّقةِ بالموضوع، والتحفيزِ على تجميع الأَضواء، وبالتّالي ترسيم الدروب لبحث المسألة بجميع جوانبِها، بمنهجيّة ووفقا لمعايير واضحة. لكن يصحُّ القول، في ضوء الانشغال الواسع بالموضوع، إن الكتاب هو الأوّل الذي يطمحُ وبنجاحٍ ملحوظ إلى طرح الموضوع بصورة شاملة ومنهجيّة.

ينطلق المؤلِّفان من مفهوم يريان فيه بديهيّةً، مفادُهُ أنَّ دولة إسرائيل هي دولةٌ ليبراليّةٌ، وأنَّها تنتمي، بهذا الخصوص، إلى عائلة الدِّيمقراطيات الغربيّة. ولهذا، فإنَّ أبحاثَهما تعتمدُ في الأساس على نظريّات في الفلسفة السياسيّة في الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدُّول الأوروبّيّة، ابتداءً من جون ستيوارت ميل وصولاً إلى آخر المنظِّرين، وعلى المنظومات القانونية في هذه البلدان، بما فيها الدساتير والقوانين والأحكام والسوابق القضائيّة المُلزِمة. ولذلك،

ولعلَّ الاستنتاج الرئيس في الكتاب يتمثَّل، في رأي مؤلِّفيْهِ، في أن الدَّولةَ الليبراليّة لا تُلزمُ بالفصلِ بين الدّين والدّولة، والدّليل على ذلك هي الحال في دولٍ أوروبية ليبراليّة مثل إنجلترا وألمانيا، وأنّ النموذج السائد في الولايات المتّحدة الأميركيّة وفرنسا (حيث الفصل بين الدّين والدّولة شبهُ كاملٍ) ليس الإمكان الوحيد للدولة اللّيبراليّة.

لا نُجافي الواقع إذا وصفنا دراستَهما بأنّها دراسةٌ مقارِنةٌ، بين الوضع الراهن في إسرائيل وبين الأوضاع الرّاهنة في الليبراليّات الغربيّة، وخصوصاً في الولايات المتّحدة الأميركيّة. وبالتّالي، فإنَّ الدّراسة تُهمل تماماً الأوضاعَ السّائدة في سائرِ أنحاء العالم، ما عدا بعضَ الإشارات العابرة إلى الأنظمة الثيوقراطيّة والاستبداديّة، في سياقِ التحذير من مخاطر الانزلاقِ إليها.

يبدأُ الكاتبان الكتاب، وينهيانه، بنبرةٍ متواضعة مفادُها أنَّ موضوع بحثِهما يحتاجُ إلى مزيدٍ من الأبحاث والتّجْليات، وأنّه لم يتّسع لهما المقام ببحث مستفيض لبعض الجوانب. وبالقابل، اختار المؤلِّفان تذييل الكتاب (على الغلاف الأخير) باقتباسين حول الكتاب، أحدُهما بقلم أشهر قضاة المحكمة العليا في إسرائيل البروفسور أهرون باراك (متقاعد)، التي جاء فيها:

«كثيرةٌ هي المقالاتُ والكتب، في البلاد وخارجها، حول حرّيّة الضّمير والدّين. كتاب سطيطمان وسبير هو أفضلُها جميعاً. ليس له مثيلٌ من حيث الحِدَّة في التفكير والمعرفة الشّاملة حولَ المسألة بكل جوانبِها المُعقَّدة. لستُ أبالغ إن قلت إنَّ الجدلَ العام–القانوني في إسرائيل حول الدّين والدّولة سوف يتغيّر للأحسن في أعقاب هذا الكتاب، الإلزاميّ لكل إنسان يفكِّر».

يستندُ الكتاب إلى جملةٍ من المفاهيم الأساس، السائدة في اللّيبراليّات الغربيّة، وعلى رأسِها مفاهيم وقيمُ رئيسةٌ هي من مقوّمات الفكر اللّيبرالي، مثل: ما هي الدّولة الليبراليّة، ضرورة الدفاع عن الحرّيات الفرديّة وحريّات المجموعات وخصوصا الأقلّيات الدينيّة (بما فيها الأديان التي تنتمي إليها الأكثريّة في الدّولة، والتي قد تُعتبرُ أقليّة نسبةً إلى الأكثريّة العلمانيّة) وغير الدّينيّة، حريّة الضّمير والحرّيّات الثقافيّة (الحضاريّة)، حريّة التديُّن ومقابلها الحرّيّة من الدّين. وفيما يبحث الكتابُ موضوعَ الحدود التي على الدولة اللّيبرالية عدمُ تجاوزِها، للحفاظ قدر الإمكان على هذه الحرّيات في ضوء المفاهيم والقيم المتضاربة والمصالح المتنازعة لمجموعات مختلفة في المجتمع، فإنهما يحاولان وضع الأسس والأطر والمساحات لتدخّلات الدولة الليبرالية، سواء بدعم المجموعات (الدينيّة وغير الدينيّة)، بما في ذلك دعمُ هذه المجموعات وتشجيعُها، أو تفضيلُ مجموعةٍ على أخرى أو تبنّي قيمِ أحدى المجموعات الدينيّة، دون سواها.

أثارَ الكتاب جدلاً متوقّعاً في إسرائيل، ومن المتوقّع أن يثيرَ المزيدَ من الجدَل، خصوصاً من قُطبيْه، القوى الدّاعية إلى فصلٍ كامل بين الدّين والدّولة، من جهة، والقوى الدينيّة والقوميّة والدّينية–القوميّة الآخذة في الاستشراء في المجتمع الإسرائيلي، من جهة أخرى. وهذا القطب يشملُ أحزاباً تدّعي العلمانيّة، على المستوى الرّسمي، لكنّها تتماثل مع النّزعات الدينيّة التعصّبية اليهوديّة، باعتبار أن اليهوديّة هي دينٌ وقوميّةٌ في الوقت نفسِه، ولاسترضاءِ محاور قوّةٍ دينيّةٍ داخل هذه الأحزاب وكذلك لإقامة جسورِ التحالف والائتلاف مع أحزابٍ وقوى دينيّة أو قوميّة دينيّة.

الملفت للأنتباه أنَّ المؤلِّفيْن يبدآن كتابَهما بعرض استنتاجاتهما مسبقاً، قبل الغوص في التفاصيل. ولعلَّ الاستنتاج الرئيس في الكتاب يتمثَّل، في رأي مؤلِّفيْهِ، في أن الدَّولةَ الليبراليّة لا تُلزمُ بالفصلِ بين الدّين والدّولة، والدّليل على ذلك هي الحال في دولٍ أوروبية ليبراليّة مثل إنجلترا وألمانيا، وأنّ النموذج السائد في الولايات المتّحدة الأميركيّة وفرنسا (حيث الفصل بين الدّين والدّولة شبهُ كاملٍ) ليس الإمكان الوحيد للدولة اللّيبراليّة.

يطلق المؤلّفان على الدّين مصطلح «مفهومَ خَيْر»، ويقولان إنَّ الدّين لا يختلفُ عن مفاهيم خَيْرٍ أخرى في المجتمعات اللّيبراليّة، مثل الجمعيّات والمجموعات التي تعملُ من أجل الخيْر العام للمجتمع، وفقا لأيديولوجيّات ونُظُم قيميّة غير دينيّة. ويسوقان، دعماً لاستنتاجاتهما، استطلاعاتٍ للرأي ونتائج أبحاثٍ ميدانيّة

يرفض المؤلّفان فكرةَ أن الدّين، إذا ما قورنَ بمؤسسات ومفاهيم خيْريّة أخرى، هو مؤسّسةٌ متميّزة سلبيّاً وأنّه، بالتّالي، فيه الكثير من المخاطر وعلى رأسِها كونُهُ منحازاً لفئةٍ من المجتمع على حساب غيرها، أو كونُهُ يستمدُّ حجَّتَه من الماضي ويعتمدُ على اللاعقلانيّة ويرفضُ النقاش حولَ مقدّساتِه أو أنّـهُ، بالتّشريعات والإجراءات الصادرة عن دوافع دينيّة، يمسُّ بحرّيات غير المتديّنين والعلمانيّين، في الدّولة اللّيبراليّة التي تشكّلُ الحرّيّات نواتَها الأساس.

في الولايات المتّحدة، تشير مثلاً إلى أنَّ المتديّنين أكثر استعداداً لتقديم العوْن للغير والمساهمة في النشاطات الخيريّة من غير المتديّنين (وهي قراءةٌ غير معمّقة للمعطيات، في رأينا). ويخلُصان إلى استنتاجٍ مفادُهُ أنَّ إيجابيّات الدّين والتديّن للمجتمع وللدّولة أكثرُ من سلبيّاتِهما، وبالتّالي من المُفيد دعم المؤسّسات الدينيّة، أسوةً بسائر المؤسسات والمفاهيم الخيريّة، وبطبيعة الحال يرفض المؤلِّفان فكرة فصل الدّين عن الدّولة أو وقوف الدّولة موقف الحياد من الدّين ومؤسساتِه.

كما يرفض المؤلِّفان فكرةَ أن الدّين، إذا ما قورنَ بمؤسسات ومفاهيم خيْريّة أخرى، هو مؤسّسةٌ متميّزة سلبيّاً وأنّه، بالتّالي، فيه الكثير من المخاطر وعلى رأسِها كونُهُ منحازاً لفئةٍ من المجتمع على حساب غيرها، أو كونُهُ يستمدُّ حجَّتَه من الماضي ويعتمدُ على اللاعقلانيّة ويرفضُ النقاش حولَ مقدّساتِه أو أنّهُ، بالتّشريعات والإجراءات الصادرة عن دوافع دينيّة، يمسُّ بحرّيات غير المتديّنين والعلمانيّين، في الدّولة اللّيبراليّة التي تشكّلُ الحرّيّات نواتَها الأساس.

لتبرير هذا الاتّجاه، يتبنّى مؤلِّفا الكتاب موقفاً توفيقيّاً. فإلى جانب دفاعِهما عن ضرورة دعم الدّين باعتباره مفهوم خيْرٍ، مثله مثل سائر مفاهيم الخير في المجتمع الليبرالي، فإنّهما يدعوان إلى الامتناع عن تغليبِه على غيره من مفاهيم الخيْر أو وضعه في مرتبةٍ أعلى (ثمَّ يتخلّيان عن هذا الموقف في مرحلة بحث الحالة الإسرائيلية). ومن جهةٍ ثانية، يقترح المؤلّفان رفض إيَّ إجراءٍ أو تشريعٍ دينيٍّ المصدر أو الدوافع، إذا لم تكن له مبررات عقلانية، سواء أرافقت الإجراء أو التشريع صراحةً أم كان بالإمكان الحصول على أو استنباطُ مبرّرات عقلانيّة للإجراء أو التشريع. بكلمات بديلة، يفترض المؤلِّفان أنّ إجراءات الدّولة وتشريعاتِها، حتى حين يكون مصدرُها دينيّاً والمبادرُ إليْها قوى دينيّة، لا تعني بالضرورة إكراهاً أو انعدام العقلانية أو المسَّ بسائر فئات المجتمع، باعتبار أنَّ إجراءات وتشريعات دينيّة المصدر قابلةٌ أن تحمل الخير للجميع وأن تكون عقلانية ومناسبةً للدّولة الليبرالية الحديثة.

يطرح مؤلفا «الدّين والدّولة في إسرائيل» سلسلة طويلة من المفاهيم في الفلسفة السياسيّة والقانون، كما أسلفنا، ويسعيان إلى الكشف الدّقيق عن مركّباتها. فمثلاً، حريّة التديّن تستندُ، وفقاً لهما وللفلسفات السياسية والقانونية الغربية، إلى جملةٍ من القِيَم في الدّولة الليبراليّة، ومنها حريّة الضّمير والدفاع عن الثقافات وعن المشاعر، والحقُّ في الحفاظ عن الاستقلال الذّاتي للأفراد والمجموعات. ومن هذه المركّبات والقيم المؤسّسة، وتضاربها بقيم مجموعات أخرى، يضعان الحدودَ بين الدَّولة والمجموعات (الدينية وغير الدينية)، وبين المجموعات ذات المصالح المتضاربة في كثير من الأحيان. وفيما يتبنّى المؤلّفان معيار الموازنة والتّوازن، على طول الكتاب وعرضه، فإنّهما يتركان المسائل العينية لمعاينات عينية، وفقا للظروف ولكن بناء على المعايير المبدئية ذاتِها.

الموضوع شائك، بدون أدنى شك. وبالتّالي، ليس من الغريب ولا المفاجئ أن نسجِّلَ عشرات الملاحظات حول استنتاجات المؤلِّفيْن، وعشرات التحفّظات من طريقة التحليل التي اعتمداها، بما في ذلك فيما يتعلّق بالخطوط والمعايير العامّة في الدّولة الليبراليّة وخصوصاً لدى بحثهما الحالة الإسرائيليّة. فالموضوع يصبح معبّداً بالأشواك، حين ينتقل المؤلفان لبحث المسألة الإسرائيلية والمسألة اليهوديّة.

القضيّة الأكثر تعقيداً، على المستويين النّظري والعملي، هي مسألة يهوديّة دولة إسرائيل. فالمؤلفان يعتبران اليهوديّة

في اعتقادنا، أخفق المؤلّفان في مسألة اعتبار اليهودية ديناً وقوميّة، على المستوى النّظري على الأقل، حين سلّما بهذه المقولة وكأنّها أمرٌ مسلّمٌ به، بدون تحليلٍ مقنع. وهنا، مثل في مواقع أخرى من الكتاب، يفترض الكاتبان افتراضاتٍ هي مثارٌ للجدل ويتجاوزان الخوضَ في غمارها، ويعتبرانها مسلّمات يبنيان عليها رؤيتهما. وكلُّ ذلك تحت سقف المنهج التوفيقي الذي سارا عليه من بداية الكتاب وحتى الكلمة الأخيرة.

ديناً وقوميةً في الوقت نفسه، وهو ما يختلف في نظرهما عن واقع مُجمل الدّول الليبرالية الغربيّة. فيمكنك أن تكون يهوديا أو مسلما أو مسيحيّا، في دول الغرب، وأن تكون في الوقت نفسه فرنسياً أو بريطانياً أو ألمانيّاً أو أميركياً أو كنديّاً. لكن، وفقا لسطيطمان وسبير، لا يستطيع اليهودي في دولة إسرائيل أن يكون غير يهوديٍّ (مسيحي أو مسلم مثلاً)، خلافا للفرنسي الذي يستطيع أن ينتمي إلى إي دينٍ يشاء. ويعتمد الكاتبان في دعم رأيهما على «وثيقة الاستقلال» التي عرّفت إسرائيل باعتبارها «دولة يهوديّة ديمقراطيّة». ففي اعتبارِهما، غالبية السكّان اليهود لم يكونوا متديّنين لحظةَ صياغة «وثيقة الاستقلال»، ولذلك فإنَّ المقصود بمصطلح «يهوديّة» هو القوميّة اليهوديّة. وبالتّالي فإنَّ اليهوديَّ (قوميّاً) يستطيع أن يكون علمانيّاً أو حتى مُلحِداً، ولكنه لا يستطيع أن يلغي يهوديّته بالمعنى القومي (ص ١٩٩–٢٠٠).

استتباعاً، يسوقُ مؤلِّفا الكتاب، جملةً من المُسبّبات التي تجعلُ إسرائيل خاصّة ومتميّزة، في مسألة خلط القوميّة بالدّين وضرورة دعم الدّين، مقارنةً مع سائر الدّول الغربيّة اللّيبراليّة: أولاً – العلاقة الوثيقة بين الدّين والقومية عند اليهود، ثانياً– كون الدّين اليهودي دينا شموليّاً، خلافاً للدّين المسيحي الذي يمتحور حول العلاقة بين الفرد والمُقدّس، ثالثاً – كون الدّيانة اليهوديّة ديانية الأكثريّة السائدة في الدّولة، رابعا – استراتيجيات سياسية تتعلق بالتحالفات والائتلافات الحكوميّة، خامساً – رغبة جمهور واسع من غير المتديّنين اليهود في الحفاظ على التراث اليهوديّ، وسادساً – واقع أن إسرائيل، عند تأسيسها، ورثت أنظمةً (عثمانيّة في الأساس) تضع الدّين في مرتبة أعلى.

في اعتقادنا، أخفق المؤلّفان في مسألة اعتبار اليهودية ديناً وقوميّة، على المستوى النّظري على الأقل، حين سلّما بهذه المقولة وكأنّها أمرٌ مسلّمٌ به، بدون تحليلٍ مقنع. وهنا، مثل في مواقع أخرى من الكتاب، يفترض الكاتبان افتراضاتٍ هي مثارٌ للجدل ويتجاوزان الخوضَ في غمارها، ويعتبرانها مسلّمات يبنيان عليها رؤيتهما. وكلُّ ذلك تحت سقف المنهج التوفيقي الذي سارا عليه من بداية الكتاب وحتى الكلمة الأخيرة.

من المهمِّ أن نعودَ ونؤكّد أنّ الكاتبيْن يؤسِّسان كلَّ تحليلاتهما وأفكارهما واقتراحاتهما على ضرورة وأهمّيةِ عدم فصل الدّين عن الدّولة. ولكنَّهما، حين الانتقال إلى الحالة الإسرائيليّة، وعلى عكس مقولتهما العامّة برفض تغليب الدّين على سائر «مفاهيم الخيْر»، يضعان الديانة اليهودية في مرتبة عليا ويؤيّدان التعامل معها تعاملاً خاصّاً. فاليهوديّة دينُ الأكثرية، واليهوديّة قوميّةُ الدّولة (لم يسألا، مثلاً، كيف يستطيع المسلم أن يكون مسلما يهوديّا، وكيف يستطيع المسيحي أن يكون مسيحيا يهوديّاً). والرموز الدينية اليهودية تحتلُّ المنابر والمراسيم الحكومية والرسمية والاحتفالات وعلمَ الدّولة وشعارَها ونشيدَها الوطني. ويبرِّرُ الكاتبان كلَّ ذلك، مع بعض التحفّظات الشكليّة، بل ولا يريان أيَّ ضَيْرٍ في تفضيل «مفهوم خيْرٍ» على أخر، وفي حالتنا تفضيل الدّين اليهوديّ باعتباره أحد مفاهيم الخيْر، على غيره من المفاهيم.

بالمقابل، يؤكّد الكاتبان ضرورةَ أن يكون تفضيل اليهودية رمزيّاً، أي أن يتوقف على المراسيم الحكومية الرسمية والاحتفالات والعلم والشعار وما إلى ذلك، فيما يجبُ أن يكون توزيع الميزانيات على سائر المؤسسات الدينية (الإسلامية والمسيحية والدّرزية) مبنيّاً على المساواة وفقاً لنسبة أتباع كلِّ دين. وبالتالي، ينتقد المؤلفان الواقع،

وتبقى للكتاب، رغم ذلك، أهميّته الخاصّة، ليس في استنتاجاته التي تظل موضع جدلٍ، بقدر ما هو كامن في منهجيّته وشموليّته، وباعتباره يضع الأساس لفهم أكثر عمقاً لمجمل قضايا فصل الدّين عن الدّولة ودرجات هذا الفصل، والقيَمِ التي تتصارع وتتنافس تحت سقف هذه العلاقة بين الدّولة اللّيبراليّة والدّين.

الذي بموجبه يحصل غير اليهود على أقل من ٢٪ من الميزانيّات المخصصة للخدمات والمؤسسات الدينيّة، في حين يشكل غير اليهود ٢٠٪ من سكّان الدّولة (أي أن غير اليهود يحصلون على أقل من عشر نسبتهم)، بل يدعوان إلى تخصيص ميزانيّات لغير اليهود، في مجال الخدمات الدينية، تفوق نسبتهم من سكان الدولة، لجسر الهوّة التي تسببت فيها سياسة التمييز منذ قيام الدولة.

يقوم مؤلفا الكتاب، على طول ثلث كتابهما، بالتطرُّق لسلسلة من القضايا والجوانب التي تخصُّ علاقة الدّين بالدّولة في إسرائيل، بدءاً بالتَّشريعات ذات المصدر أو الدوافع الدينيّة، مرورا بتمويل بناء وتفعيل المؤسّسات الدينيّة ومنها المحاكم ومنحَها الصّلاحيات الواسعة، والإعفاء من الخدمة العسكرية لأبتا ع المدارس الدينيّة، وانتهاء بالتربية والتعليم ودعم المؤسسات التعليمية ذات الطابع الديني، والتمييز المجحف بحق المؤسسات التعليمية العربية الخاصة، مقارنة بالمؤسسات التعليمية الدينية اليهودية، والمؤسّسات التعليمية القومية–الدينية اليهودية. وفيما عدا مقترحات لتصحيح الوضع القائم، خصوصا فيما يتعلق ببعض الصّراعات بين المنظومات الدينية والدّولة وإزاحة التّمييز الحاصل بحق المؤسسات والمجموعات غير اليهوديّة، فإن الكتاب يؤيّد دعم الدّين عموماً، بتجلّياتِه المختلفة، بل وضعه في مكانة خاصّة.

وتبقى للكتاب، رغم ذلك، أهميّته الخاصّة، ليس في استنتاجاته التي تظل موضع جدلٍ، بقدر ما هو كامن في منهجيّته وشموليّته، وباعتباره يضع الأساس لفهم أكثر عمقاً لمجمل قضايا فصل الدّين عن الدّولة ودرجات هذا الفصل، والقيَمِ التي تتصارع وتتنافس تحت سقف هذه العلاقة بين الدّولة اللّيبراليّة والدّين.

لكن، من الخطأ القول إن الكتاب شاملٌ بالتّمام، حين يدور الحديث عن الحالة الإسرائيلية. فمسألة «يهوديّة الدّولة»، إلى جانب دمقراطيّتها، كانت وسوف تظلّ مسألة صعبة، وهو ما يقفز عنه مؤلِّفا الكتاب. والمسألة الأساس، فيما يتعلّق بالحالة الإسرائيلية، هي مسألة كون اليهوديّة ديناً وقومية كما يرى المؤلّفان. وهي تقودُهما إلى جملة من الاستنتاجات الخاطئة، أو المثيرة للجدل على أقل تقدير. فخطر انزلاق أسرائيل إلى دولةٍ ثيوقراطيّة، إكراهيّة، بحق غيراليهود وحق «اليهود» العلمانيين أو المُلحِدين، أصبح اليوم محدقاً أكثر من أيِّ وقت مضى. وهي مسألة قد تتعدّى موضوع الكتاب، في ضوء العناق الحاصل بين القوميّة المتعصّبة والدّين، كما تمثّل في اقتراح «قانون القوميّة»، الساعي إلى تغليب اليهوديّة والتعصّب الدّيني ليس فقط على غير اليهود، وإنما أيضا إلى تحويل التّراث الدّيني اليهودي مرجعاً للهيئات القضائية المدنيّة ولسائر جوانب الحياة. وهو، للدقّة والإنصاف، اقتراح قانون يسانده الحزب الحاكم وبعض حلفائه، لكنّه اقتراح طُرح بعد أصدار الكتاب موضع هذه المراجعة، مما يعفي الكاتبيْن من التطرّق إليه.

إلى جانب ذلك، فإن سطيطمان وسبير أهملا موضوعاً مهمّا إن لم يكن الأهم على الإطلاق. فحين يبرّران إعلاءَ شأنِ الموروث الدّيني اليهودي ويصادقان على تفضيله على سائر «مفاهيم الخيْر»، لاعتبارات يقف على رأسِها اعتبار أن اليهوديّة دينٌ وقوميّة في آنٍ معاً، كان من المفروض أن يعالجا إسقاطات اعتبار اليهوديّة قوميّة الدّولة على تأثير الموروث الدّيني اليهودي. فهنالك سلسلة طويلة من التشريعات والإجراءات، الصّريحة والمتخفّية، المستمدّة من اليهوديّة ليس بصفتِها ديناً فقط، وإنما بصفتِها قوميّة أساساً. وإذا كان بعضُ اليهود المتديّنين يطالبون بفصل الدّين عن الدّولة، حرصاً على الدّين (أمثال البروفسور يشعياهو ليبوفيتش، حتّى آخر يوم في حياتِه)، فإنّ مزج الدّين بالقوميّة الشوفينية، ومزج المتديّنين بالقوميين، هو الذي يميّز الصهيونية الجديدة في ظلّ «القوميّة اليهوديّة»، وهو الذي يشكل اليوم الخطر الرئيس في فقدان إسرائيل لبقايا ليبراليتها.

سياسة تغييب قضية اللاجئين

اسم الكتاب: «قدسية الوضع القائم – إسرائيل وقضية اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨ – ١٩٦٧»

المؤلف: أريك أريئيل ليبوفيتش

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٢٩٤ صفحة

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي لُب الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني منذ سبعة عقود تقريبا. ويرى مؤلف هذا الكتاب أنه من أجل التعامل مع حل هذه القضية، خاصة على ضوء حقيقة أنها قضية عاطفية ومشحونة بالنسبة لكلا الجانبين، فإنه ينبغي معرفة السياسة الإسرائيلية التي تبلورت خلال حرب العام ١٩٤٨، وغايتها إخفاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وإزالتها عن الأجندة الدولية.

ووفقا للمؤلف، فإنه في أعقاب حرب العام ١٩٤٨، اعتقدت القيادة الإسرائيلية أن قرار تقسيم فلسطين، في ٢٩ تشرين الثاني العام ١٩٤٧، شكل «ختما لقومية فلسطينية 'ميتة'»، وعدم السماح بعودة اللاجئين، فإنهم سيختفون. وبعد أن اعتبروا في إسرائيل، في بداية سنوات الخمسين، أن سياستهم هذه حققت نجاحا، ازداد الميل إلى تجاهل تصدعات في هذه السياسة وانبعاث القومية الفلسطينية بين اللاجئين، بخلاف كامل لتوقعاتهم.

ويرى المؤلف أنه لم يتفق الجميع على اختفاء قضية اللاجئين، إذ إنه في ١٦ حزيران العام ١٩٤٨، قال وزير الزراعة، أهارون تسيزلينغ، خلال اجتماع للحكومة الإسرائيلية، إن «مئات آلاف العرب الذين سُلب حقهم من أرض إسرائيل... يكبرون ككارهين لنا. وسيتحولون الآن في الشرق الأوسط كله إلى عامل يحمل الحرب ضدنا... هم وأبناؤهم الشبان سيكونون أعداء لنا. ومثلما رضعنا مشاعر الحاجة إلى حرب من الآلام، هم أيضا سيحملون الرغبة بالانتقام والعودة».

ويتطرق الكتاب إلى أسئلة عديدة حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، بينها: كيف ولماذا تبلورت سياسة تجاهل اللاجئين؟ لماذا صفع الواقع على وجنة إسرائيل ولماذا لم تلحظ ما يحدث في مخيمات اللاجئين القريبة أحيانا على الجانب الآخر للحدود؟ كيف نجحت إسرائيل في الحفاظ الوضع القائم في التعامل مع اللاجئين وتقديسه؟ كيف تعامل بن غوريون، شاريت، غولدا مائير، آبا إيبان وغيرهم مع إمكانية عودة اللاجئين؟ ما هي الضغوط الدولية التي مورست على مر السنين على حكومة إسرائيل من أجل إعادتهم وكيف نجحت إسرائيل في إذابة هذه الضغوط؟ ويحاول الكتاب التعاطي مع هذه الأسئلة وغيرها، التي تتطرق إلى مرحلة مهمة، ولكن لم يُسلط الضوء عليها كثيرا، في تطور الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ومؤلف هذا الكتاب، المحامي أريك أريئيل ليبوفيتش، هو باحث ومحاضر. ويستند الكتاب إلى بحث أجرى خلاله المؤلف مقابلات مع مجموعة من الأشخاص الذين كانوا ضالعين في بلورة السياسة الإسرائيلية، إلى جانب التدقيق في عدد كبير من الوثائق التي تم الكشف عنها في أرشيفات في إسرائيل والعالم.

اليهود الشرقيون ومناهضة الصهيونية

اسم الكتاب: «الرواية الشرقية الجديدة في إسرائيل»

المؤلف: أرييه كيزل

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٣٧٤ صفحة

وفقا لهذا الكتاب، فإن الرواية الجديدة لليهود الشرقيين، الماثلة في مركز خطابهم

الراديكالي، تعترض على نفي الصهيونية لليهودية الشرقية – العربية التي تطرح نفسها كهوية بديلة، من الناحيتين الثقافية والإدراكية. ويبحث الكتاب في صعود واستقرار الرواية الشرقية التي تشكل معلما في طريق صراع الروايات المتصادمة كتعبير لرغبة الهويات في التعبير عن نفسها كهويات منفصلة وهجينة في المشهد الإسرائيلي.

ويتتبع المؤلف المصادر ما بعد الكولونيالية والمناهضة للصهيونية للرواية الشرقية والهجوم المثقف الذي تنفذه على شرعية الصهيونية، وعلى أخلاقية الحل السياسي الذي أنتجته. ويعترف موقف هذه الرواية الجديدة بالصعوبات التاريخية لتآمر الصهيونية ضدها، وترتبط في جذورها برواية الضحية الفلسطينية، وتسعى الرواية الشرقية في صيغتها الراديكالية إلى الارتباط بالرواية الفلسطينية من أجل إنتاج حيز جديد يمنح أفضلية لعروبة – ثقافية، لغوية وسياسية أيضا.

وفي هذا الإطار، ستجري عملية تفكيك الكولونيالية الصهيونية مقابل نظام الحقيقة، خطاب المعرفة والقوة المسيطرة، إلى جانب تعالي أصوات وروايات أخرى في إطار نقطة الالتقاء بين مناهضة الصهيونية وما بعد الحداثة.

ويبحث المؤلف بواسطة نموذج مكون من ثلاث مراحل في محاولة الرواية الشرقية وضع تحد أمام حدود الخطاب الإسرائيلي، والانفصال عن الهيمنة الصهيونية واستعراض خطة لرواية تسمح ببناء نموذج متعدد الثقافات، مناهض للكولونيالية، سعيا إلى عروبية – شرقية في الحيز العام.

ومؤلف هذا الكتاب، الدكتور أرييه كيزل، هو رئيس قسم الدراسة والتعليم والإرشاد في كلية التربية في جامعة حيفا. وتولى في الماضي رئاسة اللجنة الإسرائيلية – الألمانية للبحث في كتب التدريس. وصدر كتابه السابق بعنوان «التاريخ المرهون: تحليل نقدي لكتب التدريس في التاريخ العام في إسرائيل بين الأعوام ١٩٤٨ – ٢٠٠٦».

خيبة أمل من الحلم الصهيوني

اسم الكتاب: «من برلين إلى القدس وعودة – غيرشوم شالوم بين إسرائيل وألمانيا»

المؤلف: نوعام شيزاف

الناشر: كرمل

عدد الصفحات: ٤٨٤ صفحة

يتناول هذا الكتاب أفكار غيرشوم شالوم، وهو أحد أبرز الباحثين في الصوفية اليهودية، والذي كانت حياته تتنقل بين قطبين، برلين والقدس. يبين المؤلف أنه بعد أن استعرض شالوم حياته في سيرته الذاتية بأنها حركة باتجاه واحد من برلين إلى القدس، يحركها فكر صهيوني، فإنه خلافا لهذه الرواية، كان شالوم على علاقة وثيقة مع ألمانيا والثقافة الألمانية منذ هجرته إلى فلسطين، في العام ١٩٢٣، وحتى وفاته في القدس، في العام ١٩٨٢.

كان شالوم في العشرينيات والثلاثينيات جزءا من عالم الثقافة العبرية المزدهرة في برلين. وانتهت هذه العلاقة لدى نشوب الحرب العالمية الثانية. وكانت أحداث المحرقة صدمة شخصية وجماعية بالنسبة لشالوم، وشكلت نقطة انعطاف في حياته.

رغم ذلك، بدأ بعد الحرب بالعودة إلى ألمانيا في زيارات بعضها قصيرة وبعضها طويلة. ومنذ سنوات الستين لعب شالوم دورا مركزيا في حياة جيل المثقفين الشبان الناطقين بالألمانية، من خلال وضعه بديلا أخلاقيا لجيل الآباء الفاسد.

وبالنسبة لشالوم نفسه، كانت هذه «العودة» إلى ألمانيا نتاج عملية طويلة من خيبة الأمل والصحوة من حلمه الصهيوني. واستنادا إلى عدد كبير من الشهادات ومواد أرشيفية لم تكن معروفة حتى الآن، يكشف هذا الكتاب عن قصة حياة غرشوم شالوم بين القطبين الثقافيين المركزيين اللذين رافقاه دائما، وهما القدس وبرلين.

اليبشوف اليهودي خلال الحرب العالمية الثانية

اسم الكتاب: «نضال سياسي – الجزء الثاني»

المؤلف: موشيه شاريت

الناشر: جمعية تراث موشيه شاريت

عدد الصفحات: ٦٩٦ صفحة

تسلط الوثائق التي يحويها هذا الكتاب الضوء على النشاط السياسي المكثف لرئيس الدائرة السياسية في الحركة الصهيونية، موشيه شاريت، مقابل حكومة الانتداب البريطاني والفلسطينيين، وأيضا داخل اليشوف اليهودي في فلسطين، في فترة كان فيها أرفع مسؤول في اليشوف اليهودي، بسبب غياب رئيس الوكالة اليهودية، دافيد بن غوريون، وتواجده خارج فلسطين.

كانت هذه فترة مليئة بالأحداث، وخيم على فلسطين خطر الغزو النازي – الألماني. وبدأ فيها مشروع تجنيد اليهود في فلسطين للجيش البريطاني، وأدار شاريت هذا المشروع، ولكن ليس من دون حدوث أزمات، مثل تطوع البنات اليهوديات في الجيش البريطاني، وإغراق السفينة «ستروما» التي حملت مهاجرين يهود إلى فلسطين، والصراع حول دخول يهود هربوا من الدول التي احتلها النازيون إلى فلسطين، وتحرير مهاجرين يهود من معسكرات اعتقال في فلسطين وجزيرة ماوريتسيوس.

كانت تلك فترة الحرب العالمية الثانية، وقبل حسمها. ووفقا للوثائق التي شملها الكتاب، فإن اليشوف اليهودي في فلسطين كان خاضعا للانتداب البريطاني وغير مبال بضائقة اليهود في أوروبا ومصير الفارين من هناك، ومن الجهة الأخرى كان يتعاون طواعية مع بريطانيا في حربها ضد ألمانيا النازية. ولذلك تعين على شاريت أن يعمل في ظروف معقدة. وتوقف في خطاباته عند مواضيع كانت مطروحة آنذاك، لكن مفعولها لا يزال ساريا حتى اليوم، بحسب محرر الكتاب.

كواليس وسائل الإعلام

اسم الكتاب: «المحرر العاري – كيف تحدد نظرية الألعاب عمّ يتحدث الجميع غدا»

المؤلف: أوري روزين

الناشر: كنيرت، زمورا – بيتان

عدد الصفحات: ٤٠٠ صفحة

يسعى هذا الكتاب إلى الربط بين نظرية الألعاب وعالم وسائل الإعلام، ويبين بواسطة نماذج لألعاب كلاسيكية، ما هي العوامل التي تؤثر على ما تنشره الصحف وتبثه قنوات التلفزيون.

ومن بين الأسئلة التي يتطرق إليها الكتاب: لماذا تخرج قنوات التلفزيون إلى فاصل إعلانات في نفس الوقت؟ من الذي أعلن عن وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات قبل أسبوع من وفاته؟ كيف بالإمكان أن نعرف مسبقا كيف ستبدو صور زوجة رئيس حكومة إسرائيل، سارة نتنياهو، في الصحف؟

ويحاول هذا الكتاب الإجابة على هذه الأسئلة وأسئلة كثيرة أخرى. ويربط لأول مرة بين نظرية الألعاب وعالم وسائل الإعلام، ويبين بواسطة نماذج كلاسيكية، مثل «صيد الغزال» و«مزاد لبيع دولار» و«معضلة الأسير»، ما هي العوامل الحقيقية التي تؤثر على ما هو مكتوب في الصحف أو ما يتم بثه في نشرات الأخبار، ويشير إلى الأمور التي تحدد الأجندة العامة وحتى المواضيع التي تتركز حولها الانتخابات.

ومن خلال الأمثلة الكثيرة لقصص حقيقية تملأ الكتاب، يجري الكشف عن ما يحدث من وراء الكواليس في عالم الصحافة وكيفية تأثير نظرية الألعاب على اتخاذ وسائل الإعلام القرارات، وتسمح بالتوقع مسبقا ما الذي سيبثونه وكيف ستكون التغطية لكل واحد من المواضيع.

هوية مزدوجة

اسم الكتاب: «نساء العتبة – النساء الحريديات مقابل التحولات العصرية»

المؤلفة: بيلا ليوش

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٢٥٢ صفحة

يصف هذا الكتاب ويحلل الشكل الذي تنظر فيه النساء الحريديات إلى مكانتهن الشخصية والاجتماعية على ضوء التغييرات الحاصلة في المجتمع الحريدي في السنوات الأخيرة، إلى جانب التدقيق في تفسيرهن لنمط حياتهن وعلاقة ذلك بالتغييرات التي تحصل من حولهن. هل هن حارسات عتبة، يتطلعن إلى الحفاظ على ما هو قائم أم أنهن وكيلات تغيير ويشكلن طليعة للتغييرات التي تحدث في المجتمع الحريدي؟

ويبحث الكتاب مكان المرأة في المجتمع الحريدي ومكانتها من خلال مفهوم مزدوج يراها كمنظومة نوعية وحامية وتبث الأمن، لكن من الجهة الأخرى كعامل مقيد ومراقب لا يعتني بالشكل المناسب بالمشاكل الاجتماعية. كما يصف العلاقات بين الحريديم والعلمانيين في إسرائيل، والأفكار المسبقة وتخوفات كلا الجانبين، من خلال التشديد على الشكل الذي تستوعب فيه النساء الحريديات، اللواتي يتعلمن ويعملن خارج مجتمعاتهن، العالم الآخر، العلماني، وذلك إلى جانب التدقيق في علاقتهن بالتعليم والثقافة والعمل وقضاء أوقات في الترفيه.

ويكشف الكتاب عن عالم النساء الحريديات المركب ويشمل صعوبات وترددا ومشاعر مزدوجة حيال وضعهن. وتتعالى هذه الأمور من خلال مقابلات شخصية أجرتها المؤلفة مع نساء حريديات. وتشير المؤلفة إلى أن اللقاء مع مضامين عوالم أخرى يخلق لدى هؤلاء النساء تناقضات وشعور بهوية مزدوجة. ويتسبب هذا الشعور بخرق التوازن الداخلي لديهن، ويثير بهن حاجة لإعادة تعريف هويتهن من جديد كنساء حريديات.

والانكشاف على العالم الآخر والتعرف عليه وتبني أنماطه، يجعلهن تستخدمن وسائل من أجل إرضاء المجتمع الذي يعشن فيه، واستخدام إستراتيجيات متنوعة تسمح لهن بتسوية الخرق الحاصل في توازنهن الداخلي، والعيش، عمليا، في عالمين، الحريدي والعلماني.

ومؤلفة الكتاب، الدكتوره بيلا ليوش، هي محاضرة في موضوع الإدارة التربوية والتربية غير الرسمية. وتتناول أبحاثها مكانة المرأة الحريدية المنطلق نحو العالم الأكاديمي.

إسرائيل ديمقراطية رأسمالية

اسم الكتاب: «المساواة الاجتماعية؟ ليست في دستورنا! - النضال من أجل الطابع الاجتماعي للدستور الإسرائيلي منذ إعلان الاستقلال وحتى دستور باتفاق واسع»

المؤلف: أوري زيلبرشيد

الناشر: شوكين

عدد الصفحات: ٤٣٨ صفحة

هذا الكتاب عبارة عن بحث يدمج بين الفلسفة السياسية والبحث التجريبي حول التطور الفكري – القانوني لدستور دولة إسرائيل، ويشير إلى أن المجتمع في إسرائيل هو مجتمع رأسمالي تتطور في داخله، بكرّ وفرّ، دولة الرفاه، ويعبر القانون ومصطلح الديمقراطية المعاصران عن الصراع بين الأشكال الاجتماعية – السياسية.

ويشير مؤلف الكتاب إلى أن المساواة الاجتماعية، مثلها مثل المساواة الاقتصادية وسيادة الشعب هي المثل العليا للديمقراطية في دولة الرفاه، وسيادة الدولة وتجاهلها لغاياتها الاجتماعية – الاقتصادية هي من مميزات الديمقراطية الرأسمالية. ويؤكد على أن المساواة الاجتماعية وسيادة الشعب بمفهومهما الواسع لم يتم إرساؤهما في دستور لدولة إسرائيل، وعلى عكس معظم الدساتير الديمقراطية، فإن هذا دستور برجوازي بطبيعته، وقد برز هذا الاتجاه منذ وضع «وثيقة الاستقلال».

ويلفت المؤلف إلى أنه برز في مقترحات الدستور التي تم طرحها منذ تأسيس إسرائيل وحتى ستينيات القرن الماضي التطلع إلى تعزيز سيادة الشعب ومنح مكانة مرموقة للحقوق الاجتماعية. وفي قوانين الأساس (التي تعتبر دستورية في إسرائيل) تغلبت سيادة الدولة على سيادة الشعب. وتظهر من خلال مشاريع قوانين الأساس المتعلقة بالحقوق الاجتماعية المكانة المتدنية لهذه الحقوق. ولم تحقق الاحتجاجات الاجتماعية في العام ٢٠١١ تغييرا جوهريا في مفهوم هذه الحقوق. ويوجد في مشاريع القوانين الجديدة اعتراف جزئي بسيادة الشعب مع استمرار الاتجاه لتقليص الحقوق الاجتماعية.

ومؤلف هذا الكتاب، الدكتور أوري زيلبرشيد، هو فيلسوف سياسي ومتخصص في دراسة المؤسسة السياسية في إسرائيل وبدولة الرفاه، ويدرس هذه المجالات في مدرسة العلوم السياسية ومركز الدراسات الألمانية وأوروبا في جامعة حيفا.